

## تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)

### أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في الفقرة ٣٠ من قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، أن يقدم إلى المجلس كل ثلاثة أشهر تقريراً عن أداء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمسؤولياتها. وهذا هو التقرير الثاني عشر المقدم عملاً بذلك القرار.

٢ - ويعرض هذا التقرير آخر مستجدات الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ التقرير الأخير (S/2007/126) المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٧. وهو يقدم موجزاً لأهم التطورات السياسية خلال الفترة قيد الاستعراض، ولا سيما الجهود التي بذلتها حكومة العراق للتخفيف من حدة العنف وتعزيز المصالحة الوطنية، فضلاً عن التطورات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالعراق. ويتضمن التقرير أيضاً آخر المعلومات عن أنشطة ممثلي الخاص للعراق، أشرف جهانغير قاضي، وتقييماً للحالة الأمنية، وآخر التطورات التي شهدتها المسائل المتعلقة بالعمليات والأمن.

### ثانياً - موجز التطورات الرئيسية في العراق

#### ألف - التطورات السياسية

٣ - رغم النجاح الأولي الذي حققه تعزيز التدابير الأمنية في الأشهر الأخيرة، فإن الحالة في العراق لا تزال محفوفة بالمخاطر. ولا زالت هجمات المتمردين مستمرة ولا يزال عدد القتلى المدنيين في ازدياد. ورغم توقف أعمال العنف الطائفي لفترة وجيزة في المرحلة الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير، يبدو الآن أن قوات الميليشيات استأنفت أنشطتها، بما في ذلك أعمال القتل والاختطاف التي تستهدف أشخاصاً بعينهم. إن التفجير الذي وقع في البرلمان العراقي في ١٢ نيسان/أبريل وأدى إلى مقتل أحد النواب وجرح كثيرين آخرين أبرز ما يشكله العنف من خطر على العملية السياسية. وعقد مجلس النواب جلسة طارئة في اليوم



التالي أعرب فيها أعضاؤه عن إدانتهم لذلك التفجير وعن صموده. وفي جنوب بغداد، أدى التزايد في حدة التوتر السياسي في محافظتي البصرة والقادسية إلى تصاعد مستوى العنف في هاتين المحافظتين. وتواصل حكومة العراق سعيها مع مختلف القيادات السياسية والدينية من أجل الترويج لخطة المصالحة الوطنية التي وضعتها. وقد واجهت الجهود التي بذلها رئيس الوزراء، نوري المالكي، من أجل التوفيق بين مطالب الائتلاف الحاكم مزيداً من العقبات نتيجة سحب الدعم الذي كان يحظى به من حلفاء رئيسيين في حكومته.

٤ - وفي ٧ آذار/مارس، انسحب حزب الفضيلة، الذي يشغل ١٥ مقعداً في البرلمان، من الائتلاف العراقي الموحد الذي يشكل الكتلة الرئيسية في حكومة الوحدة الوطنية. وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، سحبت كتلة الصدر في الائتلاف وزراءها الستة من حكومة المالكي. وخلافاً لما حدث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، لم يوقف الصديريون هذه المرة مشاركة نوابهم الثلاثين في مجلس النواب. وفي ٢٤ أيار/مايو، عرض رئيس الوزراء المالكي على مجلس النواب أسماء من مرشحيه لملء المناصب الوزارية الستة الشاغرة.

٥ - وبعد ذلك بفترة قصيرة، في ٥ أيار/مايو، هدد قادة كتلة التوافق البرلمانية السننية، بمن فيهم نائب رئيس الجمهورية، طارق الهاشمي، بالانسحاب من الائتلاف الحاكم معربين عن عدم رضاهم عن عجز الحكومة عن معالجة شواغلهم وعدم التزامها بذلك، وخاصة تلك المتصلة بعملية مراجعة الدستور. وفي ٧ أيار/مايو، وبعد الاجتماع برئيس الوزراء المالكي، أصدر مكتب نائب رئيس الجمهورية الهاشمي بياناً يفيد بأن الاجتماع أسهم في دفع العملية السياسية قدماً. كما أن التحالف الكردي، الذي يشغل ٥٣ مقعداً في البرلمان، هدد هو الآخر بالانسحاب من الحكومة في نهاية شهر آذار/مارس ما لم يتم إجراء استفتاء من أجل تحديد الوضع النهائي لكركوك بنهاية عام ٢٠٠٧.

٦ - وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، أعلن السيد هاشم الشبلي، وزير العدل، أن الحكومة وافقت على التوصيات التي قدمتها، في شباط/فبراير ٢٠٠٧، المفوضية العليا لتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور بشأن تحديد الوضع النهائي لكركوك والأراضي الأخرى المتنازع عليها. وشدد السيد الشبلي على أنه لن يكون هناك إكراه أو استخدام للقوة في تنفيذ القرارات بشأن نقل آلاف الأسر العربية التي كانت قد انتقلت إلى كركوك في إطار حملة "التعريب" التي قام بها النظام السابق وتعويضها عن ذلك. وأثنى التحالف الكردي على هذا القرار، في حين أن النواب التركمان والسنة والصديريين أدانوا ذلك القرار لتجاهله حقوق الأسر المعنية ولعدم حله قضية المطالبات المتعلقة بالمتلكات. وعلق مقتدى الصدر عضوية اثنين من الوزراء الصديريين اللذين صوتا لصالح التوصيات.

٧ - ومع أن مجلس الوزراء أقر مشروع قانون النفط والغاز وملحقاته ذات الصلة في ٢٧ شباط/فبراير، فإنها لم تُقدّم بعد إلى لجنة النفط والغاز في مجلس النواب. ولم يتخذ قرار بشأن ما إن كان سيجري التصويت على قانون النفط والغاز كجزء من مجموعة أوسع من القوانين تتعلق بالطاقة إلى جانب ملاحق وقوانين داعمة أو سيقدم بمفرده. وتتناول الملاحق الأربعة التي تجرى مناقشتها حالياً طريقة تخصيص حقول النفط، كما يجري وضع تشريع بشأن تقاسم الإيرادات، وهيكل وزارة النفط، وإنشاء شركة النفط الوطنية العراقية. وفي إطار القانون المقترح، سيكون لشركة النفط العراقية السلطة على حقول النفط في العراق وسلطة التوقيع على العقود. وسينشأ مجلس اتحادي للنفط والغاز يعنى بوضع جميع السياسات المتصلة بالعقود والمسائل الأخرى المتعلقة بالصناعة. كما سيقوم فريق من خبراء النفط، من داخل العراق وخارجه، بتقديم المشورة إلى المجلس الاتحادي قبل أن يبرم أي عقود في المستقبل.

٨ - وأعرب العديد من البرلمانيين وأعضاء الحكومة، بمن فيهم نائب الرئيس الهاشمي، عن تفضيلهم أن يُنظر في هذه القوانين بعد اكتمال عملية مراجعة الدستور، إذ ستكون لهذه العملية آثار مباشرة على أحكام رئيسية من قانون النفط والغاز. وأعربت عدة كتل سياسية عن اعتراضها الشديد على أحكام معينة من القانون. وأعرب اتحاد نقابات عمال النفط عن القلق إزاء الترتيبات المحتمل اعتمادها لتقاسم الإنتاج، كما نظم عدة مظاهرات في البصرة للإعراب عن قلقه بهذا الشأن.

٩ - وفي ٢٦ آذار/مارس، عمم مجلس رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء مشروع قانون المساواة والعدالة الذي من شأنه تعديل عملية اجتهات البعث الحالية. ووفقاً لهذا المشروع، ستكون هناك فترة ثلاثة أشهر لحاسبة البعثيين السابقين على تورطهم في أعمال القمع التي مارسها النظام السابق، وبعد انقضاء تلك الفترة، ستكون لديهم حصانة من أي عقاب قانوني على أفعالهم السابقة، وسيكون لهم الحق في الالتحاق بوظيفة في القطاع العام وتلقي معاشات تقاعدية. ولا يعاد توظيف ضباط الجيش السابقين وأفراد الأجهزة الأمنية من رتبة عقيد فما فوق في القطاع العام، ولكن يمنحون رواتب تقاعدية. كما أن مشروع القانون يقلص من سلطات هيئة اجتهات البعث ويمنح مزيداً من السلطة للقضاة المستقلين. ويدعو مشروع القانون إلى حل هيئة اجتهات البعث في مدة لا تتجاوز ٦ أشهر من تاريخ التصديق على القانون. وقدم السيد أحمد شلبي، رئيس هيئة اجتهات البعث، مشروع قانون خاص به تقوم اللجنة القانونية بالنظر فيه حالياً بعد أن قامت هيئة اجتهات البعث التابعة لمجلس النواب بالنظر فيه. وأثار تقديم مشاريع متعددة سجلاً سياسياً حاداً؛ وفي ٢١ نيسان/أبريل رفضت الكتلة الصادرة التعديلات المدخلة على الإجراءات القائمة لاجتهات البعث معتبرة إياها غير دستورية.

١٠ - وفي ١١ أيار/مايو، جمع البرلمانون الصديريون والسنة ١٤٤ توقيعاً من برلمانيين يدعون إلى وضع جدول زمني لانسحاب القوات متعددة الجنسيات من العراق. وقدم الائتماس الذي وقعت عليه غالبية أعضاء البرلمان إلى رئيس مجلس النواب. واعتبر معظم الأعضاء هذا الائتماس غير ملزم، ولكنه دعا الحكومة إلى تحديد موعد نهائي لانسحاب القوات الأجنبية وطلب من وزراء الدفاع والداخلية والأمن القومي تحديد تاريخ تكون فيه القوات العراقية جاهزة لتحمل المسؤولية الرئيسية عن عمليات الأمن في البلد.

١١ - وفي ١١ أيار/مايو، أصدر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وهو أكبر شريك في الائتلاف العراقي الموحد والحاصل على ٣٦ مقعداً في البرلمان، بلاغاً مؤلفاً من ٤٩ نقطة أعلن فيه تغيير اسم المجلس ليصبح المجلس الأعلى الإسلامي في العراق. وزار رئيس الوزراء الرمادي في ١٣ آذار/مارس من أجل الالتقاء بالمسؤولين المحليين والأمنيين وقادة العشائر في محافظة الأنبار. وقد كانت هذه أول زيارة يقوم بها رئيس الوزراء إلى المحافظة ذات الأغلبية السنية. وفي ٦ نيسان/أبريل، أعلنت رئاسة الوزارة القرار الذي اتخذته في نهاية شهر آذار/مارس بصرف الراتب التقاعدي لكبار ضباط القوات المسلحة أيام صدام حسين. ونظمت جبهة إنقاذ الأنبار مؤتمراً لشيوخ عشائر الأنبار في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ودعا ذلك المؤتمر إلى التعاون مع القوات متعددة الجنسيات والقوات العراقية. وإن جبهة إنقاذ الأنبار التي تتألف من ١٧ عشيرة أنشئت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ كجناح شبه عسكري بهدف الاتحاد في مواجهة الخطر الذي يشكله تنظيم القاعدة في محافظة الأنبار.

١٢ - وعند تأسيس لجنة مراجعة الدستور في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، حددت اللجنة موعداً نهائياً لرفع تقريرها إلى البرلمان عن التعديلات الدستورية التي توصي بها، وهذا الموعد هو ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧. وأجل ذلك الموعد في ما بعد إلى ٢٢ أيار/مايو بسبب العطلة البرلمانية. وفي ٢٣ أيار/مايو، أطلعت رئاسة اللجنة البرلمان على أن اللجنة قد أعدت مشروع تقرير بالاستناد إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بين أعضائها، الذي يشمل أيضاً مقترحات بشأن توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم ومسألة التصرف في إيرادات النفط. وطلبت اللجنة تمديداً آخر لمدة شهر واحد من أجل العمل على حل القضايا السياسية الخلافية التي لا زالت عالقة والتي تشمل تنفيذ المادة ١٤٠ (حل وضع كركوك والأراضي المتنازع عليها) والسلطات المخولة إلى رئاسة الجمهورية. وحتى يتحقق اعتماد مشروع الصياغات التي قدمتها اللجنة لا بد من حصولها على دعم جميع الزعماء السياسيين في العراق والفوز بدعم الشعب في استفتاء يحتمل إجراؤه. ولا يزال يتعين على القيادة السياسية في العراق إقرار مشروع توصيات اللجنة.

## باء - التطورات الإقليمية

١٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، حدثت في المنطقة عدة تطورات ومناسبات تتعلق بالعراق. ففي ١٠ آذار/مارس، عُقد اجتماع لكبار المسؤولين في بغداد من أجل الإعداد للاجتماع الوزاري الموسع لوزراء خارجية الدول المجاورة. وفي هذا الاجتماع، ناشد رئيس الوزراء، المالكي، جميع المشاركين العمل معا لمساعدة العراق في التغلب على التحديات الكثيرة التي تواجهه. وأُتفق، من حيث المبدأ، على تشكيل ثلاثة أفرقة عاملة لتناول مسائل أمن الحدود والوقود والطاقة، واللاجئين. واعتبر عدد من المشاركين الاجتماع بمثابة خطوة أولى طيبة نحو تعزيز التعاون الإقليمي بشأن العراق.

١٤ - وفي ٤ أيار/مايو، استضافت حكومة مصر المؤتمر الوزاري الموسع للبلدان المجاورة للعراق الذي عُقد في شرم الشيخ. وضم الاجتماع ممثلين عن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية والبحرين ومصر وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة. وعند اختتام المؤتمر، أكد المشاركون من جديد سيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته الوطنية. وأعربوا أيضا عن التزامهم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق وبالعلاقات حسن الجوار مع جميع البلدان المجاورة. وبالإضافة إلى ذلك، أيد المشاركون في المؤتمر تشكيل الأفرقة العاملة الثلاثة وتعهدوا بدعمها بالمشاركة النشطة والمساعدة التقنية. وأقروا بدور الأمم المتحدة في دعم العمليات السياسية الجارية في العراق، فضلا عن المساهمة الإيجابية التي تقدمها جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وأُتفق على عقد المؤتمر الوزاري المقبل في استانبول، تركيا.

١٥ - وفي ٢٨ أيار/مايو، عُقد اجتماع على مستوى السفراء في بغداد بين الولايات المتحدة وإيران حضره أيضا رئيس الوزراء، المالكي. ومثل هذا الاجتماع أول اجتماع يعقد بين البلدين منذ انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٧٩. واقتصر الطرفان في مناقشتهما على حالة الأمن في العراق. وكان من الشواغل الرئيسية لإيران احتجاز خمسة مواطنين إيرانيين في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ من جانب قوات الائتلاف. وقد التمس كل من حكومة العراق ورئيس إقليم كردستان الإفراج عنهم. ومنذ اعتقال الإيرانيين، سمحت القوة المتعددة الجنسيات في العراق للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة المحتجزين مرتين.

## جيم - التطورات الدولية

١٦ - قام رئيس وزراء العراق بزيارة اليابان وجمهورية كوريا في الفترة من ٨ إلى ١٢ نيسان/أبريل. وأعلنت اليابان أنها ستقرض العراق ٨٦٢ مليون دولار مستحقة السداد

في غضون ٤٠ سنة، مع فترة سماح مدتها ١٠ سنوات. وستُصرف النقود على بناء مرفق للنفط يربط خطوط الأنابيب في جنوبي العراق وتمويل مصانع للأسمدة وتكرير النفط وتحسين إمدادات الكهرباء. وهذا القرض جزء من مجموعة تدابير معونة قدرها ٦ بلايين دولار تعهدت اليابان بالتبرع بها في عام ٢٠٠٣. وفي ٥ نيسان/أبريل، أعلنت رئاسة مجلس الوزراء في العراق أنها قد تفاوضت على قرض قيمته ٥٠٠ مليون دولار من البنك الدولي لأغراض التعمير. وفي ١٢ نيسان/أبريل، وقع رئيس الوزراء على مذكرة تفاهم مع جمهورية كوريا بشأن التعاون في تطوير حقول النفط.

١٧ - وفي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل، دعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى عقد مؤتمر دولي في جنيف لتناول الاحتياجات الإنسانية للعراقيين المشردين داخل العراق وفي البلدان المجاورة على السواء. وضم الاجتماع ممثلين عن ٦٠ دولة واتفقوا على وجود حاجة ماسة إلى وقف تدفق الأشخاص إلى خارج العراق ومساعدة المحتاجين منهم وتقديم الدعم إلى البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين. وأعربت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن ترحيبها بالروح الإيجابية والبناءة التي سادت الاجتماع. واعترف المشاركون أيضا بأهمية السعي نحو إيجاد حل سياسي أوسع نطاقا وتشجيع المصالحة الوطنية لتحسين الظروف على أرض الواقع من أجل عودة اللاجئين والمشردين.

١٨ - وفي ٣ أيار/مايو، اعتمد العهد الدولي مع العراق في شرم الشيخ، مصر. وسبق هذه المناسبة جولة إقليمية قام بها رئيس الوزراء، نوري المالكي، بهدف ضمان الدعم للاتفاق الدولي. واشتركت مع رئيس الوزراء، المالكي، في رئاسة المؤتمر الذي حضره ٧٥ وفدا. واتخذ المشاركون بالإجماع قرارا أكدوا فيه من جديد التزامهم المشترك بالعمل بالاشتراك مع حكومة العراق لضمان أمن واستقرار العراق، مع التأكيد على الحاجة إلى إجراء حوار وطني وتحسين الحكم واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد وتوفير الحماية المتساوية لجميع العراقيين وإيجاد إطار مؤسسي يستند إلى سيادة القانون. واتفق المشاركون على أن يجتمعوا بانتظام لتنسيق جهودهم واستعراض التقدم المحرز في هذه الإصلاحات وتقديم المساعدات. ومن الأمور الجديرة بالذكر أن الممثلين أعلنوا عن تبرعات ذات شأن في مجالي تخفيف عبء الديون والمساعدة المالية. وبرهن الاجتماع على وجود دعم دولي ذي قاعدة عريضة للعراق شعبا وحكومة في إعادة بناء البلد. وتعهدت شخصا أيضا بتقديم دعم الأمم المتحدة الكامل في تنفيذ العهد الدولي.

## ثالثاً - معلومات مستكملة عن أنشطة البعثة

### ألف - الأنشطة السياسية للممثل الخاص للأمين العام

١٩ - واصل ممثلي الخاص، أشرف جهانغير قاضي، اتصالاته مع الزعماء السياسيين والدينيين وزعماء العشائر العراقيين. ولضمان تقديم المساعدة الفعالة في الوقت المناسب في مجالي الانتخابات والدستور، اجتمع ممثلي الخاص مع مسؤولين من حكومة العراق ومجلس النواب والأوساط الدبلوماسية. ودأب على التشديد على الحاجة إلى اتباع نهج سياسي أكثر شمولاً للجميع لدى تنفيذ خطة بغداد الأمنية.

٢٠ - وأعرب عن تأييده لجهود حكومة العراق في إشراك الجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. وفي ١٠ آذار/مارس، حضر اجتماعاً لكبار المسؤولين استعداداً لانعقاد اجتماع وزاري موسع بشأن العراق. وفي ١٦ آذار/مارس، توجه إلى نيويورك للاشتراك في اجتماع تحضيرى بشأن العهد الدولي مع العراق. وفي ٣ و ٤ أيار/مايو، حضر ممثلي الخاص استهلال العهد الدولي والاجتماع الوزاري الموسع للدول المجاورة للعراق المعقود في شرم الشيخ.

٢١ - وقد قمت بزيارة العراق في ٢٢ آذار/مارس لأول مرة منذ تسلمي مناصبي كأمين عام واجتمعت مع مجموعة كبيرة من الزعماء العراقيين. وأتاحت لي هذه الرحلة أيضاً فرصة إجراء تقييم شخصي للعمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. واستضاف ممثلي الخاص أيضاً زيارات قام بها المفوض السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، في ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ومستشاري الخاص، السيد إبراهيم غمباري، في الفترة من ٦ إلى ٩ نيسان/أبريل. وفي أعقاب ذلك، حضر ممثلي الخاص المؤتمر الدولي المعني باللاجئين والمشردين العراقيين المعقود في جنيف يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل.

٢٢ - وفي بغداد عمل ممثلي الخاص عن كثب مع البعثة وحكومة العراق والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والرئيسيين المشاركين لمرافق الصناديق الدولية لتعمير العراق في إنشاء أمانة كل من المرفق والعهد الدولي. وتلقى أيضاً شكاوى من العراقيين وغيرهم بشأن مسائل حقوق الإنسان، بمن فيهم المحتجزون. وفي المناقشات الواسعة النطاق التي أجريت مع السياسيين وكبار الدبلوماسيين العراقيين ظهرت حالة تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي بشأن كركوك بوصفها مسألة ذات أولوية متزايدة.

## باء - أنشطة الدعم الدستوري

٢٣ - قدم مكتب الدعم الدستوري التابع للبعثة، بتمويل كبير من الاتحاد الأوروبي، مساعدة فنية ولوجستية للجنة مراجعة الدستور التابعة لمجلس النواب. وعقب عودة البرلمان إلى الانعقاد في آذار/مارس ٢٠٠٧، قدم مكتب الدعم الدستوري المشورة إلى لجنة مراجعة الدستور في المجالات المحددة التالية: النظام الاتحادي، تقاسم الثروة، دور كل من الهيئة القضائية والمؤسسات المستقلة، ومجلس الاتحاد العراقي والحماية الدستورية لحقوق الإنسان والاعتبارات الإجرائية المتصلة بعملية مراجعة الدستور نفسها. وتولى مكتب الدعم الدستوري تيسير عملية مراجعة الدستور بتقديم سبعة مشاريع في مجالات مداوات رئيسية واستجاب لطلبات من اللجنة بشأن الخيارات في صياغات النصوص. وظل المكتب على اتصال مباشر باللجنة طوال الفترة قيد الاستعراض.

٢٤ - وشرعت البعثة، لدعم مشورتها التقنية المقدمة إلى لجنة مراجعة الدستور، في إجراء حوار موسع بشأن مراجعة الدستور وعناصر النظام الاتحادي العراقي مع كبار السياسيين الاتحاديين وسياسيي المحافظات والموظفين الحكوميين. ونظمت البعثة حلقتي عمل في إربيل في ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ بشأن مراجعة الدستور والنظام الاتحادي العراقي، نظمت إحداهما لصالح المحافظين العراقيين ورؤساء مجالس المحافظات والثانية لصالح أعضاء حكومة كردستان الإقليمية. وناقش المشتركون نطاقا عريضا من المسائل يشمل التحديات الرئيسية في إطار عملية مراجعة الدستور ومبادئ الاتحادية، وتوزيع السلطات، والاتحادية المالية، وتقاسم الثروة، والتشريعات المتصلة بتشكيل المناطق ودور المحافظات، وأهمية الاستمرارية في توفير المنافع العامة والخدمات خلال الانتقال من المحافظات إلى المناطق، وآليات التنسيق الحكومي الدولي والعلاقة بين الدستور العراقي والدساتير الإقليمية في المستقبل. وبالإضافة إلى هذه الأنشطة، قام مكتب الدعم الدستوري بتنسيق المساعدة الثنائية والدولية من خلال عقد اجتماعات تنسيق دولية منتظمة.

٢٥ - وركز مكتب الدعم الدستوري، خلال تفاعل مع لجنة مراجعة الدستور والزعماء السياسيين العراقيين، على المسائل الأساسية التي ستحدد كيفية عمل النظام الاتحادي العراقي. وتشمل هذه المسائل توفير تقاسم متوازن للسلطات بين الحكومة الاتحادية والمناطق وتوفير ضمانات بشأن التقاسم على الصعيد الوطني والتوزيع الآلي لإيرادات النفط والغاز. وهذه أيضا من بين أكثر المسائل السياسية إثارة للخلاف، وسيكون التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء بشأنها أمرا صعبا. وقد نظرت اللجنة بجدية في إمكانية إدخال تعديلات موضوعية في هذه المجالات بالرغم من أن هذا لا يتماشى بالضرورة مع توصيات مكتب الدعم الدستوري



والصياغات المفضلة. ومع هذا، فإذا أمكن في خاتمة المطاف الاتفاق على بعض التعديلات التي يجري مناقشتها حالياً، فإن ذلك سيسمح بقطع شوط نحو إيجاد أساس لقيام الحكومة الوطنية بدور تنسيقي ضروري داخل النظام الاتحادي اللامركزي الذي يتوخاه الدستور العراقي. ويوضح الطابع البناء لمداورات اللجنة أن أعضائها يبذلون محاولة لتناول شواغل المجتمع المحلي لكل منهم فيما يتعلق بالدستور.

٢٦ - وفي الختام، قام مكتب الدعم الدستوري أيضاً بتنسيق المساعدة الثنائية والدولية من خلال عقد اجتماعات تنسيق مشتركة ووضع تعليقات على مقترحات تشريعية موازية ذات أبعاد دستورية هامة، من قبيل مشروع قانون النفط والغاز، والقانون المتعلق بتشكيل المناطق.

### جيم - أنشطة المساعدة الانتخابية

٢٧ - في أعقاب اعتماد القانون الذي أنشئت بموجبه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صوّت مجلس النواب في ٢٨ نيسان/أبريل لصالح الموافقة على تعيين تسعة مرشحين لفترة خمس سنوات كمفوضين للانتخابات. وقام موظفو الانتخابات التابعون للبعثة بمراقبة عملية الاختيار مع الإلمام التام بجميع الطلبات ومداورات لجنة الترشيحات. وأصدرت البعثة تقرير مراقبة عملية الاختيار فيه إلى أن عملية الاختيار كانت متماشية مع التشريعات العراقية وإجراءات لجنة الترشيحات واختار مجلس المفوضين الجديد أعضاء مكتبه لفترة سنة واحدة، بما في ذلك الرئيس ونائب الرئيس وكبير موظفي الانتخابات والمقرر. وجميع الطوائف الرئيسية ممثلة في المجلس الذي طلب من البعثة أن تواصل تقديم المساعدة التقنية.

٢٨ - ووافق مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق على برنامج لبناء القدرات بقيمة ٦ ملايين دولار لتدريب الموظفين وأعضاء مجلس المفوضية. وتقوم البعثة بكل ما في وسعها لدعم الجهود الرامية إلى توفير موظفي انتخابات عراقيين للمفوضية التي سجلت انخفاضاً بنسبة ٣٠ في المائة منذ الانتخابات الأخيرة التي أجريت في عام ٢٠٠٥. ويعتبر عرض حكومة الهند لاستضافة دورة تدريبية وإحاطات توجيهية في نيودلهي في الأسبوع الأول من شهر حزيران/يونيه موضع تقدير بالغ. إذ أن ذلك سيوفر الفرصة للخبراء الهنود في مجال الانتخابات لتبادل معارفهم الواسعة فيما يتعلق بأفضل الممارسات الدولية مع أعضاء المجلس الجديد.

٢٩ - ولا تزال توجد تحديات هامة تصادف في الإعداد للانتخابات المقبلة. ومن الشواغل الهامة جدا عدم تحقيق تقدم في تحسين سجل الناخبين العراقيين الذي أجري آخر تحديث له في عام ٢٠٠٥. ولا تزال المشاورات جارية في مجلس النواب للموافقة على تشريع يمكن من

إجراء استفتاء بشأن الأراضي المتنازع عليها، بما في ذلك كركوك، وإجراء انتخابات في المحافظات واستفتاء بشأن إمكانية إدخال تعديلات على الدستور. ومما يعيق قدرة البعثة على تيسير هذه المناقشات وتقديم المساعدة التقنية زيادة القيود الأمنية المفروضة على البرلمان العراقي وعلى أماكن عمل المفوضية على حد سواء. وفي ظل هذه الظروف الصعبة، تواصل البعثة بذل الجهود لتدعيم القدرة التنفيذية لموظفي المفوضية ومجلس المفوضين الجديد.

## دال - أنشطة حقوق الإنسان

٣٠ - تواصل البعثة الاجتماع بالمثلين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني، فضلا عن شريحة واسعة من المواطنين العراقيين لتقييم الوضع الراهن لحالة حقوق الإنسان في العراق. وأنظر بعين الرضا إلى القرار الذي اتخذته مؤخرا وزارة الداخلية العراقية بالسماح للبعثة بزيارة جميع مرافق الاحتجاز الموجودة في العراق. وأرحب أشد الترحيب بتعاون الحكومة في هذا الصدد، وتعترم البعثة البدء بهذه الزيارات في حزيران/يونيه.

٣١ - وثمة عدد من الشواغل الملحة في مجال حقوق الإنسان في العراق. وهي تشمل الزيادة في عدد المحتجزين والمعتقلين لأسباب أمنية خلال الشهرين الأخيرين نتيجة للعمليات الأمنية المكثفة؛ والحاجة إلى القيام بكل ما أمكن ليحال إلى العدالة موظفو إنفاذ القوانين الذين يُشتبه بأنهم قاموا بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان؛ والتوترات بين الطوائف والعنف الموجه ضد الأقليات العرقية والدينية، والظروف الراهنة بالنسبة لحرية التعبير، التي تزداد سوء كلما تم الاعتداء على صحفيين وعاملين في مجال وسائل الإعلام. وأواصل حث حكومة العراق على بذل قصارى جهدها لإحالة مرتكبي العنف إلى العدالة وتدعيم المؤسسات التي تعزز سيادة القانون، لا سيما القوات الأمنية والسلطة القضائية.

٣٢ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، أصدرت البعثة تقريرها العاشر عن حقوق الإنسان الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٧. وأكد التقرير من جديد أنه لا يمكن تحقيق استقرار وأمن دائمين ما لم تتم حماية الحقوق الأساسية واحترام كرامة الإنسان الأساسية. وأبرز التقرير عددا من الشواغل المتصلة بوصف دقيق للحالة الراهنة لحقوق الإنسان في البلد، لا سيما الجمع والتجهيز المنتظم للمعلومات المتعلقة بالضحايا المسجلة أسماؤهم في المستشفيات والمؤسسات الطبية القانونية في جميع أنحاء البلد. وقد طلبت من البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان العمل على نحو وثيق مع الحكومة من أجل إيجاد أفضل الطرق لمعالجة هذه المسألة والمسائل الهامة الأخرى المشار إليها أعلاه بهدف تحقيق تحسن مبكر لحالة حقوق الإنسان، مما يعتبر من الشواغل ذات الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. وأتطلع لتدعيم علاقتنا التعاونية في هذا الصدد.

## هاء - التعمير والتنمية والمساعدة الإنسانية

٣٣ - بالرغم من تزايد الوعي والقلق فيما يتعلق بالأزمة الإنسانية في العراق، فإن الحالة تدهورت بصورة مستمرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد نشأت عن العنف أزمة في مجال الحماية تهيمن على المناقشات المتصلة بتوفير استجابة إنسانية. فبالنسبة لكل وفاة تفيد بها الأنباء، يكون في المتوسط ستة أفراد أسرة قد فقدوا معيهم. كما أنه من دواعي القلق ازدياد عدد المشردين. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن التشرّد مستمر دون هوادة، وأن عراقي شردوا داخليا منذ تفجير جامع سامراء في شباط/فبراير ٢٠٠٦ في حين يفر ما يتراوح بين ٣٠ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ نسمة إلى البلدان المجاورة شهريا.

٣٤ - كما أن للعنف تأثيرا مهما على الأطفال العراقيين وعلى قدرتهم على الالتحاق بالمدارس. وقد أصدرت مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمكتب المركزي للإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة التخطيط وتنمية التعاون والمكتب الإقليمي الكردي للإحصاءات تقريرا أوليا للدراسة الاستقصائية متعددة المؤشرات لمجموعات قُدر فيه أن نسبة ١٧ في المائة من الأطفال في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية لم يلتحقوا بالمدارس في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وهذا يمثل حوالي ٧٥٦ ٠٠٠ طفل منهم ٦١ في المائة من الفتيات، وذلك قبل الزيادة الكبيرة المسجلة مؤخرا في أعداد اللاجئين والمشردين داخليا. كما أن معدلات التسرب تقلل بصورة متزايدة من عدد الملتحقين بالمدارس. ولم يلتحق بالمدارس الثانوية في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ سوى ٣٤ في المائة من الفتيات و ٣٤ في المائة من الفتيان في سن الالتحاق بالمدارس الثانوية.

٣٥ - وعقدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل مؤتمرا دوليا في جنيف لمناقشة الاحتياجات الإنسانية للمشردين داخل العراق وفي البلدان المجاورة. وناشدت الحكومة وجميع الأطراف ذات الصلة اتخاذ إجراءات عاجلة للتوصل إلى حلول دائمة تقوم على أساس المصلحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان الأساسية والقانون الإنساني. وسلّم المؤتمر بالعبء الثقيل الملقى على عاتق البلدان المجاورة التي تستضيف بسخاء حوالي مليوني عراقي، ودعا إلى توفير قدر أكبر من المساعدة الثنائية للبلدان المتأثرة. ورحب بالالتزام الأولي الذي تعهدت بموجبه حكومة العراق بتوفير ٢٥ مليون دولار لمساعدة العراقيين المشردين داخليا وخارجيا. وأقرت الحكومة بما يعاني منه على وجه التحديد اللاجئون الفلسطينيون، وتعهدت بتعزيز حمايتهم. كما تعهدت بتزويد العراقيين المشردين بالوثائق المناسبة لكفالة حصولهم على الخدمات الأساسية. وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وتركيا وألمانيا وفرنسا عن

تعهدات استجابة للنداء الذي وجهته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتوفير ٦٠ مليون دولار.

٣٦ - وبغية تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين في العراق، تواصل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أنشطة إنقاذ الأرواح حسب وعند الإمكان. وتبرز مسألة توفير المياه المأمونة كأحد الشواغل الأساسية للأسر المشردة. ويشمل الدعم المقدم من الأمم المتحدة توفير المياه بالصهاريج لستة أحياء في بغداد واثنين في الأنبار، مما يلبي احتياجات ما يزيد عن ٧٠ ٠٠٠ نسمة يوميا. إلا أن هذا أيضا قد تترتب عنه عواقب طويلة الأجل من حيث الحد من توافر المياه في المناطق المجاورة. وتتمثل الطريقة الوحيدة لتلبية احتياجات عدد أكبر من السكان، بمن فيهم المشردون داخليا، في إنشاء شبكات للإمداد بالمياه وتوسيع نطاقها وإصلاحها.

٣٧ - وحُدّد الغذاء كأحد الاحتياجات ذات الأولوية بالنسبة للعديد من المشردين داخليا حيث أن الأرقام الأولية تشير إلى أن ٤٧ في المائة منهم لا يفيدون من نظام التوزيع العام. ولا يزال برنامج الأغذية العالمي يوفر الأغذية للمصابين بالسل والحوامل والمرضعات والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وأسره في جميع أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه، أعلنت اليونيسيف أن حوالي طفل واحد من بين ١٣ طفلا ناقص الوزن وأن طفلا واحدا من بين ٥ أطفال دون الحجم العادي بالنسبة لأعمارهم.

٣٨ - وتواصلت المشاورات مع الجهات المانحة وحكومة العراق خلال مجمل الفترة لتعبئة الدعم للإطار الاستراتيجي للعمل الإنساني في العراق، الذي استحدثته الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني في البلد. ويعمل الفريق العامل في المجال الإنساني في العراق على وضع خطة العمليات التي تهدف إلى جعل الإطار الاستراتيجي جاهزا للعمل من خلال توفير توضيح مفصّل للطرائق المتفق عليها لعمليتي التنفيذ والتنسيق، والتي ينبغي اتباعها مستقبلا في العمل الإنساني في العراق. ومما يتسم بأهمية أساسية استحداث آليات تنسيق تكون مرنة وفعالة في الوقت نفسه من شأنها أن تتعرف على التحديات المصادفة في العمليات، فضلا عن كفالة القيام بعملية جمع معلومات موثوقة لتخطيط الاستجابات بصورة دقيقة ومناسبة. ومما يتسم بالأهمية نفسها وضع استراتيجية للدعوة تشمل جزءا هاما من الإطار الاستراتيجي وتكون مسؤولة عن كفالة دعم ووعي مستمرين من جانب جميع أصحاب المصلحة، لا سيما فيما يتعلق بمسائل الحماية.

٣٩ - وثمة حاجة أيضا إلى النظر في الطرق الكفيلة بتوفير الموارد الكافية لتمكين المنظمات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية على حد سواء، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة

من تقديم المساعدة الإنسانية الفورية. وهذا من شأنه أن يكمل الاستجابة والدعم اللذين تحشدتهما حكومة العراق لكفالة توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتقديم المساعدة إلى الضعفاء من السكان في العراق. وفيما تكتسب الاستراتيجية المعنية بمعالجة الأزمة الإنسانية زخماً من ناحية العمليات، سيتعين على الأمم المتحدة أن تحدد الطرائق اللازمة لتعزيز قدرتها على الاستجابة للطلبات المتزايدة بالنسبة لقيامها بدورها القيادي في هذا المجال. وتتمثل الخطوة الأولى في إعادة إقامة وجود لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل دعم مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام ومنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية من خلال إيجاد مركز لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عمان.

٤٠ - وفي الوقت نفسه، تواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري برامج التعمير والتنمية، بما في ذلك توفير الدعم للعهد الدولي مع العراق. وإن الحفاظ على المنظور الطويل الأجل من خلال الأنشطة الإنمائية الرامية إلى دعم سكان العراق من حيث الحكم وبناء القدرات وتوفير الخدمات الأساسية، ما زال يمثل الاستراتيجية التوجيهية، على النحو المبين في الخطة المشتركة للأعمال ذات الأولوية.

٤١ - وستساعد الأمم المتحدة في إنشاء أمانة للعهد الدولي لتوفير الدعم اللازم لحكومة العراق من أجل رصد التقدم المحرز من جانبها ومن جانب الوكالات المنفذة على حد سواء تحقيقاً لأهداف العهد الدولي. ولن تكفي الأمانة بتوفير القدرة بصورة فورية للحكومة، بل أنها ستعمل أيضاً على نقل تلك القدرة إلى المؤسسات الحكومية ذات الصلة لأغراض المبادرات التي سيُضطلع بها في المستقبل.

٤٢ - ولن يتمكن العراق من تحقيق إمكاناته البشرية والاقتصادية الضخمة إلا من خلال المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي في هذه الفترة العصيبة. وهذه الجهود التكميلية المتمثلة في توفير المساعدة الفورية للعراقيين المشردين مع الشروع في تدخلات تهدف إلى تحقيق الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل المحسدة في العهد الدولي ستمثل الاتجاه الاستراتيجي للأمم المتحدة في العراق بالنسبة للفترة المقبلة.

## رابعا - مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق

٤٣ - في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بلغ إجمالي المساهمات لصالح صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستثمار في العراق، وهو واحد من الصندوقين التابعين لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، ١,١٦٧ بليون دولار. وتمت الموافقة على تمويل ما مجموعه ١٤٨ مشروعاً بقيمة ١,٠٢ بليون دولار في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في إطار الصندوق الاستثماري.

واستمرارا للتقدم الكبير المحرز في التنفيذ، أُبرمت عقود بقيمة إجماليها ٧٣٠ مليون دولار (٧٢ في المائة من التمويل المعتمد) وصُرف من هذا المبلغ ٦٢٢ مليون دولار (٦١ في المائة من التمويل المعتمد).

٤٤ - وعُقد الاجتماع الخامس للجنة المانحين لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق في استانبول، تركيا، في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧. وسبق هذا الاجتماع اجتماع منتدى تعمير العراق في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، مما أتاح الفرصة لحكومة العراق لعرض أولويات تعمير العراق على المانحين. وقد تكرمت الحكومة التركية باستضافة هذين الاجتماعين، بالإضافة لتعهداتها بتقديم مساهمة بقيمة ١٠ ملايين دولار للمرفق، مما مكن تركيا من أن تصبح عضواً كامل العضوية في لجنة المانحين.

٤٥ - وقدمت الأمم المتحدة والبنك الدولي أثناء اجتماع لجنة المانحين تقارير مرحلية لتحديث معلومات المانحين بشأن برامج الصندوق الاستئماني والإنجازات المحققة والتحديات المصادفة والدروس المستفادة. وقد أكدت لجنة المانحين دعمها للمرفق وخلصت إلى أنه يجب الإبقاء عليه كوسيلة هامة للمانحين لدعم تنفيذ العهد الدولي مع العراق. وتمثل الالتزام بتقوية القيادة العراقية باتخاذ قرار خلال الاجتماع بنقل رئاسة لجنة المانحين من كندا إلى رئاسة مشتركة بين حكومة العراق والحكومة الإيطالية. وأود أن أعرب عن شكري للسفير مايكل بيل وللحكومة الكندية لرئاستهما الفعالة للمرفق على مدى السنتين السابقتين.

## خامسا - المسائل الأمنية والمتعلقة بالعمليات

### ألف - تقييم الوضع الأمني

٤٦ - ما زالت الأوضاع الأمنية في العراق معقدة وغير قابلة للتنبؤ، وهي بذلك تمثل عنصراً رئيسياً يحد من تواجده الأمم المتحدة ومن أنشطتها في العراق. ويتمثل التطور الهام خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالتهديد المتزايد بإصابة المنطقة الدولية بنيران غير مباشرة. وقد أصبحت هذه الهجمات أكثر تركيزاً ودقة وكثيراً ما تُطلق عدة قذائف هاون وصواريخ لا تفصل بين الواحدة والأخرى إلا دقائق. وقد تعرّضت المنطقة الدولية لـ ١٧ هجوماً في آذار/مارس و ٣٠ في نيسان/أبريل و ٣٩ بحلول أيار/مايو فقط. ومنذ ١٩ شباط/فبراير، أُفيد بأن الهجمات بنيران غير مباشرة أدت إلى وفاة ٢٦ شخصاً داخل المنطقة الدولية. ومما زاد الأوضاع الأمنية تعقيداً الزيادة في استخدام السيارات المفخخة بالقرب من نقاط التفتيش عند مداخل المنطقة الدولية. وقد أثبتت المجموعات المسلحة العاملة في بغداد قدرتها على ضرب

أهداف استراتيجية محمية بصورة جيدة مثل التفجير الانتحاري داخل مبنى البرلمان في ١٢ نيسان/أبريل.

٤٧ - وتمثل البيئة الأمنية العامة تحدياً رئيسياً بالنسبة للأمم المتحدة، وخصوصاً بالنسبة لموظفيها في المنطقة الدولية في بغداد. واتخذت تدابير مخففة واسعة النطاق داخل المنطقة الدولية بهدف تقليل المخاطر التي تتهدد موظفي الأمم المتحدة. فحركة الموظفين داخل المنطقة الدولية تخضع للمراقبة من خلال فرض حظر للتجول وتقييد حرية التنقل. كما أن الزيارات إلى المباني الحكومية خارج المنطقة الدولية تقتضي وجود حراسة مسلحة، وقد نفذت البعثة إجراءات لهذا الغرض. ونظراً لمخاطر النيران غير المباشرة، فقد نُقل موظفي الأمم المتحدة العاملين في بغداد مؤقتاً إلى مرافق إقامة أكثر متانة. وبالرغم من التدابير المخففة الحالية والتدريب الذي يتلقاه موظفو الأمم المتحدة، فإن الخطر ما زال يُقيّم على أنه في المستوى المتوسط.

٤٨ - ويتعرض الموظفون الوطنيون العاملون في جميع المواقع في العراق لمستويات عالية من الخطر، ولا سيما عند تنقلهم إلى أماكن عملهم ومنها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى اختطاف موظف وطني واحد، وفي حادثة منفصلة أخرى اعتبر موظف وطني آخر في عداد المفقودين. وكلاهما كانا عائدين من إجازة في الخارج، وكانا يعبران محافظة الأنبار. وما زال مكان وجودهما غير معروف.

٤٩ - وبينما انخفض عدد الإصابات بين المدنيين في بغداد، ارتفعت مستويات الإصابات بين أفراد القوة المتعددة الجنسيات في العراق وقوات الأمن العراقية. ومنذ الأخذ بخطة بغداد الأمنية، يسعى جنود القوة المتعددة الجنسيات في العراق وقوات الأمن العراقية إلى إقامة مراكز أمنية متقدمة في المناطق المجاورة. وإن تواجدهم في مراكز أمنية متقدمة صغيرة في المناطق العالية الخطورة يعرضهم لاعتداءات متكررة من الجماعات المسلحة.

٥٠ - ويحتفظ المتمردون في الموصل وكركوك بقدره على استخدام طائفة واسعة من الأساليب لتنفيذ هجمات ضد قوات الأمن والمدنيين. وفي هاتين المدينتين، يتكرر استخدام السيارات المفخخة ضد مرافق الحزبين الكرديين. وفي تلّعفر، أدى الاستخدام المتكرر للسيارات المفخخة ضد المدنيين إلى زيادة التوترات بين الطوائف في هذه المنطقة. وقد يكون الاستخدام الأخير لشاحنة مفخخة مزودة بمتفجرات شديدة الانفجار في إربيل ومحمور على بعد حوالي ٧٠ كيلومتراً من إربيل والذي أدى إلى إصابة المئات، مؤشراً على تدهور الأوضاع الأمنية في مناطق كانت مستقرة في السابق.

٥١ - يبدو أن العمليات المضطلع بها في إطار خطة بغداد الأمنية قد أجبرت المتمردين على نقل بعض أنشطتهم إلى خارج بغداد وإلى ديالى وصلاح الدين والتأميم. ومع أن مستويات الحوادث قد انخفضت في الفلوجة والرمادي، إلا أن العنف في الأنبار تحول إلى المدن والقرى الصغيرة. ويعكس هذا جزئياً الصراع المتنامي بين القاعدة وزعماء العشائر في محافظة الأنبار. وفي البصرة، أدى ارتفاع عدد الهجمات بالنيران غير المباشرة على منشآت القوة متعددة الجنسيات في العراق وعلى مجمع قصور البصرة إلى الحد من تواجد الأمم المتحدة. ومع إعادة نشر القوة المتعددة الجنسيات في العراق من مجمع قصور البصرة إلى المحطة الجوية في البصرة، وبالتالي انعدام القدرة على توفير الأمن المناسب في الموقع، سحبت الأمم المتحدة كل من تبقى من موظفيها ومعداتها من مجمع قصور البصرة في نيسان/أبريل.

٥٢ - ومن المقرر إنجاز تحصينات إضافية لأماكن إقامة القوة المتعددة الجنسيات في العراق قريباً. ومع أن هذه التحصينات ستعزز بشكل كبير من حماية موظفي الأمم المتحدة، إلا أن القلق سيبقى إزاء عدم كفاية مستويات هذه التحصينات لتحمل الإصابات المباشرة الناجمة عن استخدام ذخائر من العيار الثقيل، مثل صواريخ من عيار ١٠٧ ملم و ١٢٢ ملم، والتي ازداد استخدامها في الهجمات على المنطقة الدولية. ويتمثل الحل الوحيد لهذه المعضلة على المدى الطويل بالإسراع بتشديد مجمع متكامل مدعم يتمتع بمتانة هيكلية قادرة على تحمل وقع الذخائر من العيار الثقيل.

## باء - المرافق والمسائل اللوجستية والدعم

٥٣ - ما برح توفير المرافق الآمنة والملائمة لموظفي الأمم المتحدة في العراق يشكل إحدى مسائل الدعم ذات الأولوية. فالمرافق المتوافرة حالياً في بغداد المخصصة للموظفين بموجب عقد إيجار، لا تفي بما فيه الكفاية بالترتيبات البعيدة المدى اللازمة لتوفير ظروف عمل آمنة لموظفي الأمم المتحدة. في ضوء ذلك، يبدو أن السبيل الوحيد لدعم البعثة في الأشهر والسنتين القادمة هو تشييد مبانٍ من نوع خاص. ويلزم أن تكون هذه المباني قادرة على مواجهة الظروف الأمنية الشديدة الخطورة السائدة في بغداد. وإن توفيرها سيكون الحد الفاصل بين تمكن بعثة الأمم المتحدة من العمل بفعالية في المستقبل وبين اضطرارها إلى تقليص عملياتها بفعل الأخطار الأمنية غير المقبولة التي تواجهها البعثة حالياً. بناء على ذلك، أعتزم اتخاذ الترتيبات اللازمة للإسراع في تشييد مبنى جديد للأمم المتحدة في بغداد. وعلى الرغم من أن المواصفات الشديدة الدقة التي تقتضيها هذه المباني لضمان أمنها ستؤدي بالطبع إلى ارتفاع تكاليف تشييدها نسبياً، ثمة تصور أنه ما من بديل واقعي آخر لو أريد للبعثة أن تواصل



عملياتها. وأعتزم، بعد تأييد مجلس الأمن لهذا المقترح، اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمويل تشييد المباني الجديدة في إطار الاعتمادات المخصصة في الميزانية للبعثات السياسية الخاصة.

٥٤ - وأدى سحب القوات المتعددة الجنسيات من مجمع قصور البصرة إلى تدني مستوى الأمن في المناطق المحيطة بالموقع. وقد أدى ذلك بدوره إلى سحب الأمم المتحدة لموظفيها وممتلكاتها من مجمع البعثة الكائن في مجمع قصور البصرة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ويجري البحث في إمكانية إقامة موقع جديد للأمم المتحدة في البصرة. كما تنظر البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في إمكانية توسيع مجمع الأمم المتحدة في إربيل ومركز عمليات الأمم المتحدة في شمال العراق.

٥٥ - ولا يزال لدى البعثة مكتبان في مدينتي الكويت وعمان دعماً لعملياتها في العراق. غير أن هناك خططاً لجمع مكاتب البعثة الموجودة خارج العراق في موقع واحد في عمان بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وسيؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى إغلاق مكتب البعثة في الكويت.

٥٦ - وحتى ٣١ أيار/مايو، تم التعهد بالتبرع للصندوق الاستئماني لدعم الكيان المستقل بمبالغ إضافية قدرها ٢,٦ مليون دولار. وإني ممتن لحكومات ألمانيا وإيرلندا وبولندا والسويد وفنلندا ولكسمبرغ وهولندا لتبرعاتها السخية. غير أنه يُطلب من الدول الأعضاء الأخرى تقديم أموال إضافية لضمان امتلاك القوة المستقلة التي توفر الأمن للأمم المتحدة على المستوى المتوسط ما يكفي من موارد لبقية العام.

٥٧ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، زودت الدائمك البعثة بطائرات ثابتة الجناحين متخصصة يسرت جزئياً نقل الموظفين والمواد بين عمان وإربيل والكويت ومطار بغداد الدولي. وإن القوة المتعددة الجنسيات في العراق هي التي تتولى دون سواها نقل الأفراد والموظفين بين مطار بغداد الدولي والمنطقة الدولية. ولن تتمكن الدائمك من تمديد فترة الترتيبات الحالية إلى ما بعد حزيران/يونيه ٢٠٠٧، لذلك، يجري البحث في إمكانية إيفاد طائرات بديلة، بما في ذلك إيفاد طائرات مروحية تجارية. وإني ممتن للدائمك على دعمها وأطلب مجدداً من الدول الأعضاء المبادرة إلى تزويد البعثة بالطائرات.

## جيم - الاتفاقات

٥٨ - وقعت الأمم المتحدة وحكومة العراق اتفاقاً مركز البعثة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. واتفقتا على دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ استناداً إلى تبادل مذكرتين دبلوماسيتين تثبتان التصديق عليه. وقدمت الأمم المتحدة مذكرتها في عام ٢٠٠٥، بينما لم ترد بعد المذكرة

الثيلة من جانب حكومة العراق. وبالتالي، لم يُصدق على هذا الاتفاق، على الرغم من الطلبات المتعددة لمتابعة هذا الأمر. إني آمل أن يتم التصديق على هذا الاتفاق عما قريب، إذ أن الاتفاق يوفر أساساً قانونياً لا بد منه لمواصلة الأمم المتحدة عملها في العراق.

٥٩ - وتم تقريباً إنجاز البروتوكولات الملحقه التي طُلب إعدادها في اتفاق ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ المبرم بين منظمة الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إنشاء قوة أمن لحماية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. غير أنه بسبب تناوب مسؤولي القوة المتعددة الجنسيات في العراق المكلفين بهذا الملف، لم يتم بعد وضع هذه البروتوكولات في صيغتها النهائية ولا توقيعها ولا استلامها. آمل أن يصبح في الوسع الانتهاء من هذه العملية بحلول نهاية شهر تموز/يوليه، إذ إن الشخص الذي سيحل محل الموظف المنتهية مدته التابع للقوة المتعددة الجنسيات في العراق المسؤول عن الاتصال مع البعثة، قد وصل مؤخراً.

## سادساً - ملاحظات

٦٠ - بقي النسيج السياسي والاجتماعي في العراق، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ضحية الضغط الشديد الناجم عن تواصل العنف السياسي والمذهبي والإجرامي. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها قوات الأمن العراقية والمتعددة الجنسيات لوضع حد لأعمال العنف هذه، كانت وتيرة التقدم المحرز أبطأ مما كان يُؤمل لدى إطلاق المبادرات الأمنية مطلع عام ٢٠٠٧. وتبدى ذلك في تواصل الاعتداءات على السكان المدنيين والبنى التحتية المادية والمؤسسات السياسية، مثل مجلس النواب.

٦١ - وتبين لي من المباحثات التي أجريتها مع القادة العراقيين وكبار المسؤولين الرسميين في المنطقة والجمع الدولي بشكل عام، أن ثمة إدراكاً متنامياً أن المشاكل المعقدة التي يواجهها العراق مترابطة وأن حلها العاجل يصب في مصلحة المنطقة، وحتماً، مصلحة العالم. وأُنخذت عدة مبادرات جسدت مستوى جديداً من التضامن لمعالجة تبعات الأزمة التي يعاني منها العراق. وشكل المؤتمر الذي عُقد في جنيف في شهر نيسان/أبريل بشأن المشردين العراقيين أولى الخطوات الهامة في درب البحث عن حلول جماعية لمشكلة متفاقمة تترك تداعياتها على المنطقة ككل. كما أن النقاشات التي جرت بمناسبة إطلاق العهد الدولي مع العراق في شرم الشيخ في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، وفي الاجتماع الذي عقده اليوم التالي الدول المجاورة والدول الأعضاء الدائمة الخمس ومجموعة الثمانية، كانت حدثاً بارزاً بسبب إدراك المشاركين فيها إدراكاً عميقاً لضرورة مساندة جهود المصالحة التي تبذلها حكومة العراق، وذلك عبر تقديم الدعم الدولي المتضافر. وجاء قرار إحياء اللجان الفنية المعنية بالأمن،

والمشردين العراقيين، وإمدادات الطاقة ليشكل دليلاً آخر على الاستعداد لتوثيق التعاون من أجل معالجة المسائل الهامة للعراق وبلدان الحوار. وأشجع جميع الجهات المعنية على الإبقاء على هذا الزخم والبحث عن وسائل ملموسة إضافية لزيادة التعاون من أجل معالجة مشاكل العراق وما تستتبعه من مشاكل إقليمية.

٦٢ - وتبين من اجتماعات شرم الشيخ أن المجتمع الدولي على استعداد للعمل يدا واحدة تضامنا مع العراق، على الرغم من إدراكه تعقيدات الحالة. ومن واجب القادة العراقيين الآن تنفيذ الالتزامات لما فيه مصلحة مواطني العراق. وفي ضوء العنف المتواصل، الذي يشكل اختباراً لمدى وحدة البلد، يلزم بذل المزيد من الجهود لبناء جسور الثقة عن طريق الحوار الوطني. والأمم المتحدة على استعداد لمساندة العراق في هذا الشأن.

٦٣ - وأتاحت عملية مراجعة الدستور وعمل مجلس النواب فرصة توسيع نطاق الحوار السياسي. وينبغي الثناء على لجنة مراجعة الدستور للعمل البناء الذي اضطلعت به. إذ أنه يمكن اعتماد مجموعة من التوصيات التي تقدمت بها لتصحيح بعض أوجه النقص البينة في الدستور. غير أنه يتبقى عدد من المسائل الدستورية الهامة التي لم تعالج في التوصيات التي قدمت إلى مجلس النواب. ونتيجة لذلك، لم يُحرز أي تقدم بشأن الأحكام القانونية الحيوية الأخرى، مثل القوانين المتعلقة بالغاز والنفط، والانتخابات في المحافظات، وعملية اجتثاث البعث والعفو عن أعضائه. ومثل تشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إنجازاً بارزاً أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٦٤ - وبدأت العملية السياسية في العراق تدخل مرحلة بالغة الحساسية. وهي تستدعي بذل الجهود لبناء الجسور واتخاذ التدابير التي ترمي إلى إحلال الاستقرار في البلد. وعليه، فإن المسائل الخلافية، مثل الاستفتاء المتعلق بكركوك والأراضي المتنازع عليها، لا بد من مقاربتها بدقة. ويجب العثور على حلول عن طريق الحوار الوطني المتواصل والبحث الدؤوب عن حل توفيق، وفي إطار الدستور.

٦٥ - والأمم المتحدة، على غرار ما أظهرته التحضيرات لاجتماعات شرم الشيخ، ما زالت ملتزمة بمساعدة حكومة العراق. وتُدعى الأمم المتحدة بشكل متزايد إلى تأدية دور أوسع نطاقاً في العراق. وسأُنظر، إن سمحت الظروف وحيثما أمكن، في توسيع نطاق دور الأمم المتحدة ووجودها في العراق. وللقيام بذلك، لا بد من الحصول على توجيهات واضحة من مجلس الأمن وحكومة العراق، وسيقابل بالترحيب رفع مستوى التنسيق مع شركائنا الدوليين الرئيسيين. ولتؤدي الأمم المتحدة دورها، يتسم إنشاء البنى التحتية اللازمة وهيئة الظروف المناسبة لتنفيذ عملياتها، بأهمية خاصة. ويشتمل ذلك على اتخاذ ترتيبات الحماية والأمن

المناسبة والدعم الجوي، وبصفة خاصة، بناء المرافق الآمنة. وإني لأقدر شديد التقدير الدول الأعضاء التي ساهمت في عمليات الأمم المتحدة في العراق، سواء عن طريق تزويدها بالأموال أو اللوازم الفنية أو نشر القوات لأغراض حمايتها. وإني آمل أن يواصل مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة تزويد المنظمة في العراق بالدعم السياسي واللوجستي القوي.

٦٦- وأود اغتنام هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص في العراق، أشرف جيهانجير قاضي، لدوره القيادي الذي ما زال يؤديه، وموظفي البعثة، الوطنيون منهم والدوليون، فضلا عن موظفي وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، لتفانيهم في عملهم للاضطلاع بالمهام المطلوبة منهم. وأخيرا، أود أن أشكر نائب ممثلي الخاص في العراق، السيد جان ماري فاحوري، الذي يترك البعثة في ٣٠ حزيران/يونيه، وذلك على خدماته والعمل القيم الذي قام به في ظروف غاية في الصعوبة. فهو ترك أثرا لن يُمحى في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وأنشطة التنمية وإعادة الإعمار في العراق، وأتمنى له كل التوفيق في مهامه الجديدة.